

المزيد في متصل الأسانيد
دلالاته النظرية وضوابطه المنهجية
(*Almazeed Fi Mottasal Alasaneed*)
Its theoretical implications and methodological controls

د. عمّار عبد الرزّاق علي الصغير Dr. Ammar A. Ali Al-Saghir
جامعة الإمام جعفر الصادق (ع)/النجف الأشرف Imam Jafar Al-Sadiq University
Ammarsagheer1@gmail.com

ملخص

يعرض هذا البحث المصطلح الرجالي (المزيد في متصل الأسانيد)، وقد نحى في تأسيس مطالبه إلى التسلسل المنطقي في إيراد المفاهيم، ابتداءً من التعريفات والدلالات، محدداً ذلك وفقاً لأراء مدرستي الشيعة والسنة، ومبيناً مصاديقه عند الفريقين، كما يحدد الضابطة التي تميز المزيد عن غيره من المصطلحات والمفاهيم القريبة، ويبيّن صور الزيادة السندية وأسباب تكون المزيد في السند المتصل، ثم يعرّج بعد ذلك على الملاحظات التي يتعلّق بها المصطلح أمثال علاقته بالسند العالي والنزل، لينتقل إلى التوجيهات عند الفريقين في حالتي التعارض والتّوابع، ثم يُختم البحث بمطلب لبيان حكم المزيد من جهة القبول والردّ.

الكلمات المفتاحية: الإسناد، العلل، السماع، الأداء، الضبط، العالي، النزل.

Abstract

This research deals with the term “rijli” (more in the connected chain of transmission), and in establishing its demands it has tended to the logical sequence in presenting the concepts, starting with definitions and connotations, defining it according to the opinions of the Shiite and Sunni schools, and explaining its validity according to the two groups, and also identifying the criterion that distinguishes more from the others. Of the related terms and concepts, and he explained the forms of the chain of addition and the reasons for the formation of the additional chain of transmission in the continuous chain of transmission, then he goes over the inherent issues that relate to the term, such as its relationship to the high and low chain of transmission, to move to the preferences of the two groups in cases of conflict and conflict, then the research concludes with a request to clarify the ruling on the additional chain of transmission from the point of view of acceptance. And the response.

Keywords: attribution, reasons, hearing, performance, control, high, low



العدد: 47
السنة: 19
2024 / 1445 هـ



المزيد في متصل الأسانيد - دلالاته النظرية وضوابطه المنهجية

مقدمة

أدرك المُحدِّثون في مرحلةٍ مبكرةٍ أهمية الإسناد في الصناعة الحديثية؛ فهو أحد مرتكزاتها في أبحاث العدالة والضبط، إذ ازداد نظام المراقبة عند العلماء المسلمين بعد وفاة النبي (ص) على الإسناد بعد الاحتكاك بعملية نقل النصوص، ومما يدل على هذه العناية ما تركوه من التراث المتميز والثروة العلمية في كتب الرجال، فأخذ تداول الإسناد ينتشر بين العلماء جرّاء اهتمامهم بحديث المعصومين (ع)، بوصفه ثاني أدلة أحكام الشريعة، ومن نتيجة ذلك الجهد هذا الثراء الكبير من الأحاديث الصحيحة التي يعمل بها المسلمون.

وكان للضعف البشري الذي لا يكاد يخلو منه إنسانٌ أحد البواعث لنضوج النقد الرجالي؛ فإنَّ إمكان الخطأ والنسيان والوهم في الجنس البشري في تعامله مع أداء النص ممّا علّم بالضرورة؛ إذ إنّ كثيراً من الرواة مع صدقهم وثبوت عدالتهم كانوا كثيري الخطأ والوهم والاضطراب.

وقد يكون الاضطراب لأسبابٍ عارضةٍ تطرأ على المُحدِّث فيكون ثقةً فيما حدّث إلّا أنّ هذه الظروف التي مربّها قد تدخل الوهم إلى روايته الحديث، وهذا ما يُسمّى بالإعلال، فقد يكون المُحدِّث ضابطاً لروايته، ثم تعرض عليه أمورٌ طارئةٌ تجعل الوهن في ضبطه، فيعتلّ حديثه، ومن هذه الأمور الطارئة التي من أجلها يقع في حديث المُحدِّث، الاختلاط، وقلة الضبط، والوهم، والخطأ ممّا يدخل في إعلال حديثه. (الشاطي (2013)، ص100-103).

وفي هذا الجانب أيضاً يختصّ دخول العلة في حديث الثقة، إذ إنّها سببٌ خفيّ قاذح، وليس سبباً ظاهراً، فإن السبب الظاهر جرح لحديث الثقة ظاهراً؛ أي سقوطه عن الاعتبار لدليل يبيّن. وعلى ذلك الأساس فالزيد يدخل في أحاديث الثقات؛ إذ إنّ الزيادة سببٌ خفيّ يقدح أحياناً. ظ: (حافظيان، (1432هـ)، 1/130) و (الشاطي، (2013)، ص61).

ويجمع الإعلال من جوانب عدة ميزان الضبط بشقيه الحفظ والأداء، فإنّ من الشروط الأساسية لصحة الحديث هو الضبط لأنّه من لوازم الوثوق ولا وثوق لمن قلّ ضبطه. ظ: (حافظيان(1432هـ)، 2/407) و (المامقاني(1428هـ)، 1/337)، وتعدّ



العدد: 47
العدد: 19
1445هـ / 2024م



د. عمير عبد الرزاق علي الصغير

الزيادة والنقصان في سندٍ من الأسانيد مع وحدة الموضوع أمانةً من أمارات عدم الضبط، وعدم الضبط مخرجٌ للحديث من حال الصحة إلى حال الضعف. وعليه فإذا زُوي حديثٌ بأسانيد متعددة، وكان مدار الحديث على رجلٍ واحد، وزيد في أحد الأسانيد رجلٌ، ونقص من بقية الأسانيد، ولم نستطع الترجيح بين الروايات؛ مما يدل على أنّ الخطأ من الذي دار عليه الإسناد، فرواه مرةً هكذا، ومرةً هكذا، فتبين لنا أنّ هذا الراوي لم يضبط هذا الحديث، فيحكم على الحديث بالاضطراب، ويتوقف الاحتجاج به حتى نجد له ما يعضده من قرائن وشواهد ترفعه من حال الضعف إلى حال القوة والقبول.

ويُشكل موضوع (المزيد في متصل الأسانيد) وصفاً للحديث المتصل الصحيح بلحاظ إيراد بعض الرواة لزيادةٍ في سندٍ متصل، وتقع هذه الزيادة وهمًا أو خطأً حتى تشكل علةً للتوقف بصحة الحديث عند بعضهم، أو قبول السند عند آخرين؛ لأنّ الزيادة عندهم لا تؤثر في أصل السند الناقص منها؛ إذ السند المزيد يشتمل على الأصل وزيادة.

المطلب الأول: تعريف المزيد في متصل الأسانيد وتطبيقاته

المزيد عند الإمامية وأمثله

يبن علماء الحديث الإمامية ونقّاده مفهوم المزيد بصورةٍ تمتزج ببعض صوره مع الزيادة في المتن، وأحياناً يفصلون الحالتين؛ إذ إنهم مرةً يريدون المزيد السندي، ومرةً أخرى الزيادة المتنية، وتارةً يخصّصون، ومنهم في ذلك:

- الشيخ حسين بن عبد الصمد العاملي (ت 984هـ): "أن يزيد الراوي في أول السند أو وسطه أو آخره رجلاً أو أكثر والمحل مستغنى عنه، بأن يكون الراوي قد روى عن شخص بغير واسطة، فيزيد راوي الحديث بينهما رجلاً أو أكثر" (العاملي، 1401هـ)، ص 116) وقوله إنه (مستغنى عنه) نصٌّ على تمام السند واتصاله. وبهذا يخرج المرسل بشقي أنواعه.
- الشهيد الثاني زين الدين العاملي (ت 965 هـ) قال: "ما إذا أسنده وأرسلوه، أو وصله وقطعوه، أو رفعه -إلى المعصوم عليه السلام- ووقفوه". (حافظيان 1432هـ).



العدد: 47
السنة: 19
1445هـ / 2024م



128/1). والمقصود هنا ليس المزيد في سند متصل وإنما عامة الزيادة والنقصان في السند المتماثل. فالإرسال والقطع والرفع علل ظاهرة تضعف السند، أما المزيد في المتصل فعلة مخفية، نعم من جهة الحكم يقبل المسند لإسناده لا لجهة مقابله بالمرسل، والمتصل لإتصاله لا لجهة مقابله بالمقطوع. ظ: (حافظيان، (1432هـ)، (120/2).

- الميرداماد محمد باقر الحسيني الاستر آبادي (ت 1041 هـ)، قال: "والزيادة فيه إمّا في المتن بأن تروى فيه كلمة أو كلمات زائدة تفيد معنى زائداً غير مستفاد من الناقص المروي في معناه... وإمّا هي في الطريق، بأن يرويه بعضهم بإسناد ذي طبقات ثلاث من رجال ثلاثة مثلاً، فيزيد آخر في الإسناد طبقة أخرى، ويضيف إليهم رابعاً ويرويه بإسناد مشتمل على طبقات أربع، فهذا هو (المزيد) في الإسناد". (الميرداماد (1422هـ)، ص: 239-240)، وهو تعريف دقيق فصل الزيادة الواقعة في المتن عن الواقعة في السند.

تطبيقات المزيد في التراث الإمامي

1) ما رواه الشيخ الطوسي في التهذيب في باب حكم الساهي أو الغالط في الصيام عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن محمد بن أبي حمزة، عن رفاعه بن موسى، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجلٍ لأمس جارية في شهر رمضان فأمذى، قال: «إن كان حراماً فليستغفر الله استغفاراً من لا يعود إليه أبداً ويصوم يوماً مكان يوم، وإن كان من حلالٍ فليستغفر الله، ولا يعود، ويصوم يوماً مكان يوم . الطوسي (1364هـ)، 4/ 272، ح، 825).

ثم روى المتن المذكور نفسه في باب الزيادات عن أحمد بن محمد، عن ابن أبي عمير، عن محمد بن أبي حمزة، عن رفاعه (الطوسي (1364هـ)، 4/ 320، ح، 979). ويلاحظ زيادة الحسين بن سعيد في السند الأول وسقوطه من السند الثاني مع اتصال السند.

2) روى الشيخ الطوسي في التهذيب سعد بن عبد الله، عن ابن أبي نجران، عن الحسين ابن سعيد، عن حماد عن حريز، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: «سألته عن

رجلٍ صلى بالكوفة ركعتين، ثم ذكر وهو بمكة أو بالمدينة أو بالبصرة أو ببلدة من البلدان أنه صلى ركعتين قال: يصلي ركعتين. (الطوسي) (1364هـ، 2/347). وذكر بعض نقاد الرجال أن "ابن أبي نجران يروي عن حماد بغير واسطة، كالحسين بن سعيد". (الكلباصي، (1419هـ، ج 2 / 465). فيدل على زيادة الحسين ابن سعيد في السند الأول، ومن دونه يبقى السند متصلًا، سواء قلنا بعلوه أم لا.

3) روى الكليني: "محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن علي بن أبي حمزة، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «لو أن مؤدًا أعاد في الشهادة وفي حي على الصلاة أوحى على الفلاح المرتين والثلاث وأكثر من ذلك، إذا كان إنما يريد به جماعة القوم ليجمعهم لم يكن به بأس». (الكليني (1363هـ، 308/3).

في حين رواه الطوسي: عن محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن ابن محبوب عن علي بن أبي حمزة عن أبي بصير عن أبي عبد الله (ع) (الطوسي) (1363هـ، 1/309) ففيه زيادة محمد بن يعقوب أول السند، كما وذكر الأردبيلي والكلباصي وقوع زيادة علي ابن أحمد بين ابن محبوب وعلي ابن حمزة. (الأردبيلي، (1101هـ/1/550) و (الكلباصي، (1419هـ، 1/458). ولعلم في نسخة مما في أيديهم من الاستبصار. ورجح الكلبي أن الزيادة لعلها من النسخ.

4) روى الكليني عن محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن سنان، عن أبي الجارود قال: سمعت أبا جعفر (عليه السلام) يقول: «قال رسول الله (ص): لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن، ولا يهيب نهبة ذات شرف حين يهيبها وهو مؤمن». قال ابن سنان قلت لأبي الجارود: "وما نهبة ذات شرف؟ قال: نحو ما صنع حاتم حين قال من أخذ شيئاً فهو له". (الكليني (1363هـ، 5/123).

وأخرج الحديث الشيخ الطوسي عن: محمد بن يحيى، عن محمد بن سنان، عن أبي الجارود قال: سمعت أبا جعفر (عليه السلام) يقول: «قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ...». (الطوسي، (1364هـ، 6/371، ح: 1074). من غير واسطة بين محمد بن يحيى ومحمد بن سنان، وهو محمد بن الحسين.



العدد: 47
السنة: 19
1445هـ / 2024م



الزبد في متصل الأسانيد - دلالاته النظرية وضوابطه المنهجية

5) روى الشيخ الطوسي عن الشيخ المفيد، عن أحمد بن محمد بن محمد بن الحسن بن الوليد، عن أبيه، عن محمد بن يحيى العطار، وأحمد بن إدريس جميعاً، عن محمد بن يحيى، عن يعقوب بن يزيد، عن ابن أبي عمير، عن عبد الحميد بن أبي العلاء أو غيره رفعه قال: سئل الحسن بن عليّ (عليهما السلام): ما حدّ الغائط؟ قال: «لا تستقبل القبلة ولا تستدبرها، ولا تستقبل الريح ولا تستدبرها». (الطوسي، (1364هـ)، 26/1، ح: 65).

ثم روى الشيخ عن أحمد بن محمد بن الحسن، عن أبيه، عن محمد بن يحيى وأحمد بن إدريس، عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن يعقوب بن يزيد، عن عبد الحميد بن أبي العلاء أو غيره رفعه، قال: سئل الحسن بن عليّ (عليهما السلام): ما حدّ الغائط؟ قال: «لا تستقبل القبلة ولا تستدبرها، ولا تستقبل الريح ولا تستدبرها». (الطوسي، (1364هـ)، 33/1، ح: 88).

ويلاحظ زيادة الشيخ المفيد ومحمد بن أبي عمير في الإسناد الأول ونقصانهما في الإسناد الثاني مع اتصال السند. ونصّ عليه نقاد الرجال أنّه اشتباه وقع من الشيخ. (ظ: الكليني، (1322هـ)، 224/4) غير أنّه لا يؤثر على الاتصال.

المزيد عند محدثي المذهب السني وأمثلته

فقد ذكر ابن الصلاح أنّ الخطيب البغدادي له كتاب بعنوان (كتاب تمييز المزيد في متصل الأسانيد)، تناول فيع مفهوم المزيد وتطبيقاته غير أنّه يختلف معه في طريقة الإسناد: إذ عدّ "الإسناد الخالي عن الراوي الزائد إن كان بلفظة (عن) في ذلك فينبغي أن يحكم بإرساله، ويجعل معللاً بالإسناد الذي ذكر فيه الزائد، لما عرف في نوع المعلل ... وإن كان فيه تصريحٌ بالسماع أو بالإخبار، فجاز أن يكون قد سمع ذلك من رجلٍ عنه، ثم سمعه منه نفسه... اللهم إلّا أن توجد قرينة تدلّ على كونه وهمًا، كنحو ما ذكره أبو حاتم في المثال المذكور". (ابن الصلاح، (1986هـ)، 286-287). وعرفه ابن كثير: "أنّ يزيد في الإسناد رجلاً لم يذكره غيره. (ابن كثير، (2002)، ص 176).

وتوالت بعدهم تعريفات عدة لابن حجر والسخاوي وغيرهم، لا يخرج نصّها ومضمونها عما قال به ابن الصلاح وابن كثير في أنّ يزيد راوٍ في أثناء السند المتصل رجلاً

لم يذكره غيره وهمًا أو خطأً. وهو غير ما يدرجه بعض الرواة من تفسير راوٍ مهمل، أو الزيادة في اسمه ونسبه، أو بيان درجته في الرواية، أو شبه ذلك.

وهذا مبحث يُراد به الإسناد الذي يأتي صريحًا بذكر السماع بين ثقتين، فيقول الراوي الثقة المسمى (خالد) مثلاً: (حدثني زيد)، ثم يوجد عن خالد هذا قوله: (حدثني بكر عن زيد)، ويبحث في كلٍّ من الإسنادين إلى (خالد)، فلا يوجد فيهما علة تدلّ على وهم أو خطأ، وخالد نفسه لا يُعاب في حفظه وصدقه، بل هو ثقة، فيقال: (هذا من المزيد في متصل الأسانيد)، حملاً على كون (خالد) سمع الحديث أولاً بواسطة، ثم لقي (زيداً) فحدثه به، وهذا واقع في الأسانيد غير مستنكر. فالقول: هو من المزيد في متصل الأسانيد أولى من تخطئة الثقة بغير حجة بيّنة، إلا أن يوجد أن خالدًا لم يُدرك زيداً، فيكون بعض الرواة أخطأ فيه، أو وقع في الإسناد سقط من نسخة أو كتاب. (الجديد (1424هـ)، 2/1023).

ومن مصاديقه في تراث محدثي المذهب السني

1. ذكر البقاعي في أبي ميسرة عمرو بن شرحبيل، فقال: "شقيق بن سلمة الأسدي الكوفي، أدرك النبي - صلى الله عليه وسلم - ولم يره، وروى عن الخلفاء الأربعة وغيرهم من الأكابر كابن مسعود. وروى أيضاً عن أبي ميسرة عمرو بن شرحبيل الهمداني الكوفي التابعي الكبير، الراوي أيضاً عن الأكابر من الصحابة، منهم: ابن مسعود. فإدخال عمرو بن أبي وائل وبين ابن مسعود من المزيد في متصل الأسانيد: لأنّ أبا وائل روى عنه وعن ابن مسعود". (البقاعي (2007)، ص176). وعده من قبيل المزيد في متصل الأسانيد. (ابن الصلاح، (1986هـ)، ص200).

2. وأخرج المناوي "عن ابن المبارك قال: حدثنا سفيان عن عبد الرحمن بن يزيد حدثني بسر بن عبيد الله سمعت أبا إدريس الخولاني سمعت وائلة يقول: سمعت أبا مرثد يقول: سمعت رسول الله يقول: «لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها». فذكر سفيان وأبي إدريس في هذا الإسناد زيادةً وهم، فالوهم في سفيان ممّن دون ابن المبارك: لأنّ الثقات رووه عن ابن المبارك (عن ابن جابر نفسه من غير ذكر سفيان)، ومنهم من صرح فيه بالإخبار. والوهم في أبي إدريس من ابن المبارك، فإنّ الثقات رووه



العدد: 47
السنة: 19
1445هـ / 2024م



عن ابن يزيد فلم يذكروا أبا إدريس (بين بسروو اثلة، ومنهم من صرح بسماع بسر من واثلة). (المنأوي (1999)، 92/2).

المطلب الثاني: ضابطة تشخيص المزيد عن غيره

نصّ علماء الحديث على أنّ المعيار لتمييز المزيد في متصل الأسانيد عن غيره مثل المرسل وزيادة الثقة والإدراج السندي، إنّما يمكن تصوره بالوجوه الآتية:

1. المقابلة مع الأسانيد الأخرى بجمع الطرق، وتشخيص محل الزيادة؛ ويمكن انجاز ذلك بمعرفة أصحاب الأئمة عليهم السلام واحداً واحداً، ومن لحق من الرواة الأئمة ومن لم يلحقه، فذلك مما يعين معرفة موضع الزيادة من خلال منهج الطبقات. (الهمداني (1401هـ)، ص 117) و (العسقلاني (1422هـ)، ص 117).

2. أن يكون السند متصلًا. (الهمداني (1401هـ)، ص 116) و (الأنصاري (2002)، 183/2)، فيخرج المرسل بأنواعه؛ لأنه ليس بمتصل، وإنّما فقد طبقة منه. 3. أن تكون الزيادة وقعت وهماً أو غلطاً. (الحموي (1406هـ)، ص 71) و (السخاوي (2003)، 74/4) و (الهروي، ص 427) و (أبوشهبة، ص 381)؛ فتخرج زيادة الثقة؛ لأنّ وقوعها عن قصدٍ وانتباهٍ.

4. ثبوت السماع تاريخياً بين الراويين المتتابعين في الإسناد المحذوف، (عتر (1401 هـ)، ص 390)، ويكون ذلك بطريقتين:
أ – تنصيب العلماء على السماع.

ب- بيان التلميذ بسماعه من الشيخ في موضع الزيادة بصيغ دالةٍ مثل (حدثنا، وأخبرنا)

وهذا القيد لغرض تأمين عدم الإرسال وتحقيق الاتصال، حتى يفهم أنّ الزيادة هي لسندٍ متصلٍ، وإلا فالسند مرسل.

المطلب الثالث: صور الزيادة السندیة

وأبرزها صورتان:

(1) الأولى: زيادة راوٍ خلال الإسناد في موضع عنعنة، لم يأت ذكره في رواية أخرى للحديث، وهنا يُنظر ما قبل الزيادة وما بعدها، فإن ثبتت المعاصرة والسماع فهو متصلٌ يدخل في المزيد، وإلا فهو أحد أنواع المرسل. وزيادة ذكر التحديث والسماع بدل العنونة كثيرٌ في الأسانيد، فإنهم كانوا يتخففون بذكرها عن سياق ألفاظ السماع، ولا ريب أن حفظها زيادةٌ تدفع الشبهة عن حديث الموصوف بالتدليس من الثقات، بل تنفي على أي حال شبهة الانقطاع (الجديد) (1424هـ)، (267/2). وقبولها مشروطٌ إضافةً إلى كون الراوي الحافظ لها ثقة، بأن يصح الإسناد إليه، وأن يسلم ذلك من المعارض الراجع، فقد تقوم الحجة على وهم الثقة في ذكر السماع

ويمكن عدّ هذا من صور الانقطاع والارسال فيخرج من كون سنده متصلًا.

(2) الثانية: الزيادة في الإسناد المتصل (المزيد في متصل الأسانيد): وهو الإسناد الصحيح الذي اتصل برواية العدل عن العدل، بما لا يحتمل انقطاعاً يأتي من وجهٍ آخر صحيح يكون بعض رواته تلقى بوساطةٍ عن شيخه في السند الأول، ولا يكون من باب الاختلاف الذي يدخله الترجيح، والذي يقال فيه: المحفوظ إحدى الروايتين، والأخرى وهم. وتختص وقوع الزيادة بمحل مستغنى الواسطة عنه، فحتى لو حذفت لا يؤثر على الاتصال (الهمداني العاملي، (1401هـ)، ص 117).

المطلب الرابع: أسباب تكوين المزيد

تعود الأسباب الأساسية لتكوين المزيد إلى عدم ضبط الراوي نفسه وتمكّنه من حفظ الأسانيد، مع انضمام أسباب قد تكون اضطراريةً، وهذه الأسباب الأساسية تتعلق نسبةً كبيرةً منها في الضبط حال الحفظ وحال الإداء، وقد لحظ البحث من خلال تعريفات أهل الحديث أنّها تعود إلى عاملين:

العامل الأول: عدم الضبط حال السماع والحفظ: والضبط أحد الشروط المهمة في الراوي ليحكم بصحة ما يرويه، ويُقصد منه الحفظ والتيقظ والحذر من الوقوع في الغلط والسهو، والابتعاد عن التصحيف والتحريف وكل ما من شأنه أن



العدد: 47
السنة: 19
1445 هـ / 2024 م



المزيد في متصل الأسانيد - دلالاته النظرية وضوابطه المنهجية



العدد: 47
السنّة: 19
1445 هـ / 2024 م

د. عمّار عبد الرزاق علي الصغبر

يُخل بالرواية (الشاطي، (2013)، ص102). أمّا السماع وهو أرفع طرق تحمّل الحديث، "ونظرًا لأهمية السماع، فإن لم يستطع الراوي أن يُتقن سماعه من شيوخه، فإن ضبطه سوف يختل ويضعف حمّله للرواية. ممّا يؤثر سلبيًا على مروياته فيؤدّي إلى ضعفها بسبب ورود الخطأ فيها، ولوقوع الخلل في السماع أسباب، منها: (قصر الصحبة. السماع من ضعيف)" (الشاطي، (2013)، ص104).

العامل الثاني: عدم الضبط حال الأداء: فلا يؤدّي إلقاء السند كما حفظه أو تلقاه، فمن الرواة من لديه كتاب فيه روايات صحيحة لكنه غير متمقّن لحفظه، فإذا روى من حفظه يغلط، وإذا روى قراءةً من كتابه فيضبط روايته. فمن سَمِعَ من هذا الراوي حال تحديثه من كتابه، فقالوا تقبل منه، ومن سَمِعَ منه حال روايته عن حفظه فخطّوه. ويتردّد الراوي بين سندٍ وآخر لعدم إتقانه لحفظ السند، فيؤدّي السند وكأنّ الزيادة أصلًا فيه.

ولعل الأسباب المؤدّية لتكوّن هذين العاملين تعود إلى سوء الحفظ أو يرجع إلى سببٍ خارجي طرأ عليه مثل الوهم الناتج عن النسيان أو المرض الذهاني، والتقدم في السن أو المرض وغير ذلك من أسباب تؤدي إلى ضعف الإدراك لتؤثر في ضبط الراوي للحديث، ومثل الغلط الناتج من التعجل أو الاختلاط وغيرها من الأسباب التي تعلّ الحديث.

ولعل من أسباب العاملين أيضًا تلف الكتاب الذي يحفظ منه، ويعتمد عليه في التحديث، فإذا ضاع أو تلف اضطرّ للتحديث من حافظته، فيحتمل عليه التوهم والخطأ. وإذا ما ذهب بصره فإنّه سيعتمد بعد ذلك في تحديثه على حفظه، وسيكون هذا الجانب ضعيفًا لديه؛ فلا يكون قوي الحافظة، أو تفاوت درجة الحفظ بين الرواة. والاثنتان من الأسباب التي تجعل الحديث معلولًا (الشهيد الثاني. شرح البداية (1414هـ)، ص53).

المطلب الخامس: علاقة المزيد بالإسناد العالي والنازل

يعرف الإسناد العالي بأنّه السند الذي قلّ عدد رواته بالنسبة إلى سندٍ آخر يحمل متن الحديث بسندٍ رواته أكثر، وأمّا الإسناد النازل ويعرف بضده، فهو ما كثر رجال

سنده بالنسبة إلى سندٍ آخر يحمل متن الحديث بسندٍ رواه أقل. سواء انتهى إلى قائل النص وهو المعصوم (ع) أم إلى شيخٍ من أئمة الحديث أو أصلٍ من الأصول الحديثية (الهمداني العاملي، (1401هـ)، ص ١٤٥- 147).

قد تتوافر لدينا صورة في المزيّد لا يصح الحكم فيها على الإسناد بأنّه زيادة في متصلٍ توجب الإلغال، مثل تلك التي تقع بالإسناد النازل بوجود الإسناد العالي، إذ إنّ السند متصل، وما النقص المعد بالنسبة للإسناد العالي إلّا بسبب مهارة الراوي في تتبع العالي، ولا تُعدّ هنا الزيادة في النازل زيادةً بذاتها، لو لم يكن للعالي وجودٌ يقاس عليه النازل لما قلنا في النازل زيادة؛ على هذا فإنّ الحكم بالزيادة في هذا النوع صعبٌ شديد، يقف على حافة النقد، وخطر الانتقاص بأن يكون الراوي قد سمع من الشخص الزائد، ثم طلب العلوف فسمعه من الشيخ الأعلى مباشرة، وقد وقع ذلك في أحاديث كثيرة. لكننا نستأنس في هذه الحال بالقرائن، وبأنّ "الظاهر ممّن وقع له مثل ذلك - كما قال ابن الصلاح - أن يذكر السماعين، فإذا لم يجيء ذكر ذلك حملناه على الزيادة المذكورة" (عتر (1401 هـ)، ص 365).

ولعلّ الراوي يلجأ إلى ذلك لأسبابٍ منها محبة ذكره لأبائه وأجداده والتشرف بأسمائهم في السند، وعلى أساس ذلك يكون ذكره للزيادة ليس من باب الوهم أو الخطأ، إنّما هو الأصل في طريقة الأداء، وتكون النقيصة هي الفرع الذي استجدّ بسبب طلبه للعالي لإضافة الاعتبار وتحسين القيمة السندية بصورة أقوى.

المطلب السادس: الترجيح بين المزيّد وغيره عند مدرسة أهل البيت ومدرسة محدّثي السنّة.

لم تجر مسألة الترجيح بين الفريقين وفقاً لجهةٍ واحدة؛ إذ إنّ علماء مدرسة أهل البيت بحثوا المزيّد بالنسبة إلى غيره من الأسانيد غير المتصلة، وهو بحثٌ بتقابل المفاهيم واختلاف الأجناس بين الأسانيد، أمّا مدرسة محدّثي السنّة فقد بحثوه بالنسبة على السند المثيل المشتمل على النقص، وليس على غيره كالمرسل ونحوه، وأحسب أنّ لكلٍّ مرماء وزاوية بحثه؛ فأحدهما يبحث في الزيادة وعدمها ممّا يحتمل أي سند وهو بحث في دائرة أوسع، والآخر فقط في الزيادة والنقص من السند نفسه



العدد: 47
السنّة: 19
2024 / هـ 1445



ومثيله. وإن كان البحث المشترك هو الاتصال فقط من دون الانقطاع محدثي السنة، ومعه عند الشيعة لكن يبقى اللحاظان لا يجريان على جهة واحدة إذ إنّ مدرسة أهل البيت بحثته وهو متصل وفيه زيادة حينما لاحظت فيه من أسباب الترجيح عاملين: الزيادة والاتصال، ورجّحته على المنقطع، أمّا العامة فلاحظت فقط الاتصال، ولم تعنِ اهتمامًا للزيادة، بل حذّرت منها إذا كان السند الناقص رجاله ثقات، فلعل في الزيادة خلل.

علماء مدرسة أهل البيت (ع)

ذهب الشهيد الثاني (ت: 965هـ) إلى المساواة في الترجيح بين السند المزيد وغيره من الأسانيد إذا كان متصلًا؛ لأنّ السند المزيد يشتمل على السند الناقص وإضافة، أمّا مع فقد الاتصال بالإرسال أو الانقطاع ونحوهما فلا يقبل المزيد؛ لأنّ مفاهيمهما متقابلة وليست ضمنية مثل الزائد والناقص؛ لهذا يترجح الإسناد والوصل، وعلى وفق هذه الصورة يرى الشهيد الثاني أنّه: "إذا أسنده وأرسلوه، أو وصله وقطعوه، أو رفعه ووقفوه، وهو مقبول كالأول؛ لعدم المنافاة. وقيل: الإرسال نوع قدح فيرجح، كما يُقدّم الجرح على التعديل. وفيه: منع الملازمة، مع وجود الفارق؛ فإنّ الجرح قدّم بسبب زيادة العلم، وهي هنا مع مَنْ وصل" (الشهيد الثاني، (1408هـ)، ص 122-123).

وقد فصل الميرداماد (ت: 1041) القول في ذلك عادةً بالإضافة إلى تضافيف المفاهيم أو تقابلها الزيادة هي الفصيل في الترجيح لتضمّنهما النقص المفتقد في غير المزيد ممّا قد يصنف الحديث بالإرسال ونحوه، وهي علل ظاهرة القدح بين الجرح، وليس كعلة المزيد مخفية، أي أنّها مجروحة ابتداءً خلافًا للمزيد فهو في الأسانيد الصحيحة التامة الطبقات، ولعل هذا هو العلة في التقابل إذ جنس السندين مختلف متقابل، ولهذا قال المحقق الداماد: "الناقص يكون موجودًا في (المزيد) بالزيادة، والمرويّ بالزيادة، والمرويّ بالنقصان يكون كلاهما مقبولين؛ لعدم التقابل بينهما، ولا كذلك الإرسال بالقياس إلى الإسناد، ولا القطع بالقياس إلى الوصل، ولا الوقف بالقياس إلى الرفع؛ لكونهما من المتقابلين تحقّقًا. وأيضًا (المزيد) في الإسناد إنّما يكون

زيادة عدد الطبقات في السند، ولا يتصحّح ذلك إلاّ باشماله على جميع طبقات الناقص إسناداً وزيادةً. وأيضاً القطع في المقطوع بإزاء طبقة في الموصول، فإذاً إنّما الصحيح أن يقال: إنّ الإسناد مقبول من المسند، وكذلك الوصل من الواصل، والرفع من الرافع، لا أنّها كالزيادة في السند بالقياس إلى الإرسال والقطع والوقف. فليثبت وليحتفظ، وليعلم أنّه إذا تعارض إسناد وإرسال، أو قطع ووصل، أو وقف ورفع في حديث بعينه من شخصين، أو من شخص واحد في وقتين، فالذي هو الحقّ وعليه الأكثر ترجيح الإسناد، والوصل، والرفع. وفهم من يقول: الإرسال نوعٌ قدح في رواية المسند، والقطع في رواية الواصل، والوقف في رواية الرافع، فمن يذهب إلى تقديم الجرح على التعديل يلزمه هاهنا أيضاً تقديم المرسل على المسند، والمقطوع على الموصول، والموقوف على المرفوع. ويجاب بمنع الملازمة - مع تحقّق الفارق - بل بإبطالها؛ لأنّ الجرح إنّما يقدّم؛ لما فيه من زيادة العلم، والزيادة هنا مع من أسند ووصل ورفع. على أنّ تقديم الجرح مطلقاً ليس بصحيح" (الداماد، (1422هـ)، ص241).

وعلى تلك العلل والدواعي يترجح السند المزيد في الأسانيد المتصلة على غيره من الأسانيد التي تشتمل على مشكلة نقص الطبقة أو الطبقات والتي هي مقطوعة بالإرسال أو الإعضال ونحوهما.

محدّثو المذهب السنيّ

فالعالم في اختيارهم ترجيح النقص بين السندين المتشابهين لسببين، أنّه أوثق من الزيادة وأتقن في النقل لاحتمال خطأ أو سهو راوي الزيادة، ولأنّ السند الناقص متصلاً من دون الزيادة، قال ابن حجر: "إنّ كانت المخالفة بزيادة راوٍ في أثناء الإسناد، ومن لم يزيدها أتقن ممّن زادها" (ابن حجر (1422هـ)، ص228). وفصل السخاوي القول في سبب الترجيح قائلاً: "وإنّ كان حذف الزائد بين الراويين في السند الناقص (بتحديث)، أو إخبار أو سماع أو غيرها ممّا يقتضي الاتصال (أثب)، وراوي السند الناقص كما قيّد به شيخنا أتقن ممّن زاد، (فالحكم له)، أي: للإسناد الخالي عن الاسم الزائد؛ لأنّ مع روايه كذلك زيادة، وهي إثبات سماعه، وحينئذٍ فهذا هو النوع



العدد: 47
السنة: 19
1445هـ / 2024م



المسمى بالمزيد في متصل الأسانيد، المحكوم فيه بكون الزيادة غلطاً من راويها أو سهواً،
وباتصال السند الناقص بدونه" (السخاوي(2003م)، 74/4).

ويبقى الترجيح عندهم يتردّد بين الحفظ والعدد وصيغة الأداء، فيرجّحون بين
أسانيد الأحاديث على وفق تلك الضوابط، وفي حالة عصيان الترجيح بالتعادل أو
فقدان شرائط الترجيح يذهبون إلى التوقف بالحكم وإعلال الحديثين سنداً، فإذا
ورد حديث "معنعن عن رواية لقي بعضهم بعضاً، ثم ورد ذلك الحديث بعينه بزيادة
رجلٍ، منصوباً على التحديث فيه أو معنعناً أيضاً نظرنا إلى حفظ الرواة وكثرة
عددهم، وانفتح باب الترجيح فحكمنا لمن يرجح قوله من الزائد أو الناقص، أو لمن
تيقنا صوابه، كأن نتحقق أنّه لم يسمعه ممّن رواه عنه مرسلأ، أو أنّ ذلك الزائد في
الإسناد خطأ كما قد نحكم بذلك إذا كان الحديث بلفظ (نا)، ثم زاد أحدهما راوياً
نقصه غيره، أو أنّ الحديث عند الراوي عنهما معاً، وقد بان ذلك كلّ في بعضها كما هو
معلوم عند أهل الصنعة، فإنّ أشكل الأمر توقّفنا وجعلنا الحديث معلولاً؛ إذ كلّ
واحدٍ من الطريقتين متعرّضٌ لأنّ يعترض به على الآخر؛ إذ لعل الزائد خطأ، وإذا كان
الزائد بلفظ عن أيضاً فلعله نقص رجل آخر غير ذلك المزيد، وإنّما يرتفع هذا
الاحتمال إذا قال الراوي الزائد: (حدّثنا)، ويبقى احتمال أن يكون الحديث عنده
عنهما معاً، فأما أن يحكم بأنّه لم يسمعه منه لزيادة رجلٍ في الإسناد مطلقاً، ففيه نظرٌ
لا سيّما في رواية الأبناء عن الآباء عن الأجداد، أو عن الآباء فقط، أو الإخوة بعضهم
عن بعض، فكثيراً ما يتحملون النزول ويدعون العلو، وإن كان عندهم حرص على
ذكره عن الآباء والأجداد وإبقاء للشرف؛ ولذلك ما تجد الأسانيد تنزل كثيراً في المسافة
في هذا النوع فيدعون الإسناد العالي إثارةً لطلب المعالي" (الفهري(1417هـ)، ص 93-94)،
وقد تقدم بعض هذا في دواعي الزيادة.

المطلب السابع: حكم قبول المزيد وردّه

فصل نُقاد الحديث والرجال الزيادة من حيث وقوعها في المتن أو السند، فتقع
الزيادة في المتن بأن يروى فيه كلمة أو كلمات زائدة تفيد معنى زائداً ليس من أصل
النص، وتارة تقع في الإسناد بأن يروي بعضهم بإسنادٍ مشتملٍ على ثلاثة رجالٍ معينين

مثلاً، ويرويه الآخر بأربعة، وتخلل الرابع بين الثلاثة، وهو على أقوال، وما يعيننا هو الثاني، أي الزيادة السندية:

القول الأول: وهو المزيد في المتن فمقبول إذا كانت الزيادة من الثقة؛ فإن زيادة الثقة إذا لم تكن منافية لما رواه غيره من الثقات من دونها، ولا مخالفة له أصلاً متفق عليه من العلماء مقبولة، أما إذا كانت منافية لمروي سائر الثقات جميعاً، فهي منافاة مردودة بالاتفاق (ظ: الداماد، (1422هـ)، ص: 240). فلو كانت المنافسة في العموم والخصوص بأن يكون المروي بغير زيادة عامّاً بدونها فيصير بها خاصّاً أو بالعكس فيكون المزيد حينئذ كالشاذ (الشهيد الثاني، (1408هـ)، ص: 86) و (ابن الصلاح، (1986هـ)، ص: 176): لأنّ الشاذ رواية الثقة مخالفاً به غيره من الثقات.

لذا فإنّ مذهب أكثر علماء الأصول وأهل الحديث من الخاصة والعامة أنّها مقبولة معمولٌ بها مطلقاً سواء علمها أكانت من شخصٍ واحدٍ أم من كانت من غير مَنْ رواه ناقصاً (الداماد، (1422هـ)، ص: 240).

وذلك كحديث: «وجُعِلت لنا الأرض مسجداً، وترايبها طهوراً» (مسلم: 2، 63، 64). فهذه الزيادة قد تفرّد بها بعض الرواة، ورواية الأكثر «جُعِلت لنا الأرض مسجداً وطهوراً» (البخاري (1987م)، 1/128، ح 328 باب 7). فما رواه الجماعة عامّاً يتناول أصناف الأرض من التراب والرمل والحجر، وما رواه المتفرّد بالزيادة مخصوصٌ بالتراب، وهذا نوعٌ من المخالفة يختلف به الحكم (الشهيد الثاني، (1408هـ)، ص: 86) و (الطبي (1997م)، 1/32).

القول الثاني: وهو المزيد في الإسناد، كما إذا أسنده، أو أوصله وقطعوه، أو رفعه إلى المعصوم ووقفوه فهو كالزيادة، مقبول كما يقبل (المزيد) في المتن زيادةً غير منافية لجامع عدم المنافسة إذ يجوز أن يكون المسند أو الواصل أو الرافع قد أطلع على ما لم يطلع عليه المرسل والقاطع الواقف، فيقبل منه (الشهيد الثاني، (1408هـ)، ص: 86) و (الطبي (1997م)، 1/32).

أما النقص بأن يروي الرجل عن آخر معلوم أنّه لم يلحقه، أو لحقه ولم يرو عنه فيكون الحديث مرسلّاً أو منقطعاً، ولعله مدّلساً على وجه؛ وإنّما يتفطن له المضطلع بمعرفة الرجال ومراتبهم ونسبة بعضهم إلى بعض، ويعين على ذلك معرفة أصحاب



العدد: 47
السنة: 19
1445هـ / 2024م



المزيد في متصل الأسانيد - دلالاته النظرية وضوابطه المنهجية

الأئمة (عليهم السلام) واحداً واحداً ومن لحق من رواية الأئمة ومن لم يلحقهم (حافظيان، 1432هـ)، 417/1).

والمزيد في الإسناد إنما يكون بزيادة عدد الطبقات في السند ولا يتصحح ذلك إلا باشماله على طبقات الناقص جميعها إسناداً وزيادةً، وأيضاً القطع في المقطوع بإزاء طبقة في الموصول؛ لهذا فإن الصحيح أن يقال: إن الإسناد مقبول في المسند، وكذلك الوصل من الواصل والرفع من الرفع، لا أنها الزيادة في السند بالقياس إلى الإرسال والقطع والوقف. ولنعلم أنه إذا تعارض إسناد وإرسال أو قطع ووصل أو وقف ورفع في حديث بعينه من شخصين، أو من شخص واحد في وقتين فالذي هو الحق عليه الأكثر ترجيح الإسناد والوصل والرفع (الداماد، 1422هـ)، ص: 241).

وقيل الإرسال نوع قدح في الحديث بناءً على رد المرسل، فيرجح على الموصول لمن يذهب إلى تقديم الجرح على التعديل عند تعارضهما (الشهيد الثاني، 1408هـ)، ص 122) و(الطبيبي 1997م)، 32/1). وفي هذا الدليل منع الملازمة بين تقديم الجرح على التعديل، وتقديم الإرسال على الوصل مع وجود الفارق بينهما. فإن الجرح إنما قُدِّم على التعديل بسبب زيادة العلم من الجرح على المُعَدِّل؛ لأنه يبني على الظاهر، واطلع الجرح على ما لم يطلع عليه المُعَدِّل، وهي زيادة العلم التي أوجبت تقديم الجرح هنا في صورة تعارض الإرسال والوصل مع من وصل لا مع من أرسل؛ لأن من وصل أطلع على أن الراوي للحديث (فلان عن فلان)، ومن أرسل لم يطلع على ذلك كله، فترك بعض السند لجهله به، وذلك يقتضي ترجيح من وصل على من أرسل، كما يقدم الجرح على المُعَدِّل بقلب الدليل (الشهيد الثاني، 1408هـ)، ص 87).

فالمزيد من الأقسام المشتركة لدى علماء مدرسة أهل البيت ع يدخل في الصحيح والموثق والحسن والضعيف، ولم يتفطن له إلا المتضلع بمعرفة الرجال ومراتهم، ونسبة بعضهم إلى بعض، ولم يشتهر الحديث (المزيد) عند محدثي المذهب السني.

النتائج

هدف البحث إلى تفصي موقف المدرستين الإمامية والسنية في المصطلح الحديثي (المزيد في متصل الأسانيد) في تعيين مفهومه، وتحديد ضوابطه التي يعرف بها، وأسباب تكونه، وعمله في الأسانيد الصحيحة، وعلاقته بمصطلحات حديثية أخرى. وقد استظهر البحث براعة الشيخ حسين بن عبد الصمد إذ قيد الزيادة بمحل (مستغنى عنه)، ليخصص المزيد أنه في سند متصل، فيخرج من تعريفه المرسل بكل أنواعه، كالمنقطع والمرفوع.

كما إن الميرداماد كان دقيقاً في تحديد المفهوم -من غيره من علماء الإمامية- بما يشمل الزيادة السندية وتمييزه عن زيادة الثقة. وقد حكم ابن الصلاح على السند المجرد من الزيادة إذا اشتمل على العنونة بأنه معتل بالإرسال، وبهذا يتم تصنيفه بالانقطاع وليس في سند متصل.

فالزيادة في رأي ابن الصلاح -ومن تبعه- هي ما يقابل النقص في المرسل، فيخلط بين نوعين من العلل: الخفية في السند المتصل، والظاهرة في المرسل. وأما من أوجه أسباب وقوعه المقبول فهو تحري الإسناد العالي بإسقاط وسائط لأجل تأمين وصول السند؛ فالنقص في السند النازل ليس عيباً وعلة بل هو على الأصل؛ وإنما لسبب ارتفاع الاسناد العالي وتتبع أقصر الطرق يتم معها حذف طبقة روائية ظهر النقص في الثاني، وإلا فهو ليس نقصاً بذاته. ومع كل الاختلاف العلمي عند الفريقين بقي حكم العمل به مقبولا من قبلهم.

المصادر والمراجع

- 1) ابن أبي حاتم (ت: 327هـ). (2006 م). *علل الحديث*. تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د. سعد بن عبد الله الحميد، ود. خالد بن عبد الرحمن الجريسي. ط1، الرياض، مطابع الحميضي.
- 2) ابن الصلاح (ت: 643هـ). (1986 م). *معرفه علوم الحديث*. تحقيق: نور الدين عتر. بيروت، دار الفكر.



العدد: 47
العدد: 19
العدد: 19445
العدد: 2024



المزيد في متصل الأسانيد - دلالاته النظرية وضوابطه المنهجية

- (3) ابن حجر العسقلاني (ت: 852هـ). (1422هـ). *نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر*. تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي. ط1، مطبعة سفير بالرياض.
- (4) ابن كثير، القرشي البصري الدمشقي (ت: 774 هـ). *اختصار علوم الحديث*. تحقيق: أحمد محمد شاكر. ط2، بيروت، دار الكتب العلمية.
- (5) أبو شُهبة محمد بن سويلم (ت: 1403 هـ). *الوسيط في علوم ومصطلح الحديث*. الناشر: لبنان، دار الفكر العربي.
- (6) الأردبيلي، محمد علي (ت: 1101 هـ). *جامع الرواة*. مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي، إيران، قم.
- (7) الأنصاري، ابن زكريا السنيكي (ت: 926 هـ). (2002 م). *فتح الباقي بشرح ألفية العراقي*. تحقيق: عبد اللطيف هميم، وماهر الفحل. ط1، بيروت، دار الكتب العلمية.
- (8) البخاري، محم بن إسماعيل (ت: 256 هـ). (1987 م). *الجامع الصحيح المختصر*. تحقيق: د. مصطفى ديب البغا. ط3، بيروت، دار ابن كثير.
- (9) البشيري، محمد جواد. (1329). *توضيح الأسناد المشككة في الكتب الأربعة*. ط1، إيران، قم دار الحديث.
- (10) البقاعي إبراهيم بن عمر. (2007 م). *النكت الوفية بما في شرح الألفية*. تحقيق: ماهرياسين الفحل. ط1، مكتبة الرشد ناشرون.
- (11) الجديد، عبد الله بن يوسف. (2003 م). (1424 هـ). *تحرير علوم الحديث*. ط1، بيروت، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع.
- (12) حافظيان، أبو الفضل. (1432 هـ). *رسائل في علم الدراية*. ط4، إيران، قم، دار الحديث.
- (13) الحموي، محمد الشافعي (ت: 733 هـ). (1406 هـ). *المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي*. تحقيق: د. محي الدين عبد الرحمن رمضان. ط2، دمشق، دار الفكر.
- (14) الداماد، محمد باقر (ت: 1041 هـ). (1422 هـ). *الرواشح السماوية*. تحقيق: غلام حسين قيصريه، نعمة الله الجليبي. ط1، إيران، قم، دار الحديث.

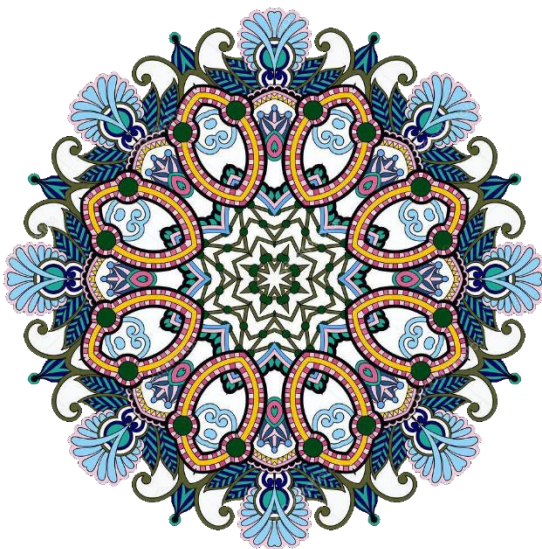
- 15) السخاوي (ت: 902هـ). (2003م). فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي. تحقيق: علي حسين علي. ط1، مصر، مكتبة السنة.
- 16) الشاطي، عادل عبد الجبار. (2013م). علل الحديث في تهذيب الأحكام للشيخ الطوسي. ط1، بيروت، العارف للمطبوعات.
- 17) الشهيد الثاني، زين الدين العاملي (ت: 965هـ). (1408هـ). الرعاية في علم الدراية. تحقيق: عبد الحسين محمد علي بقال. ط2، قم، مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي.
- 18) الشهيد الثاني، زين الدين العاملي. (1414هـ). شرح البداية في علم الدراية. تحقيق: محمد رضا الجلاي. ط1، إيران، قم، منشورات الفيروزآبادي.
- 19) الطوسي، محمد بن الحسن (ت: 460هـ). (1363). الاستبصار. تحقيق وتعليق: حسن الموسوي الخرسان. ط4، طهران، دار الكتب الإسلامية.
- 20) الطوسي، محمد بن الحسن. (1364). تهذيب الأحكام. تحقيق وتعليق: حسن الموسوي الخرسان. ط3، طهران، دار الكتب الإسلامية.
- 21) الطيبي (ت: 743هـ). (1997م). شرح الطيبي على مشكاة المصابيح المسمى بـ (الكاشف عن حقائق السنن). تحقيق: د. عبد الحميد هنداي. ط1، الرياض، مكتبة نزار مصطفى الباز.
- 22) العاملي، حسين عبد الصمد (ت: 984هـ). (1401هـ). وصول الأخبار إلى أصول الأخبار. تحقيق: السيد عبد اللطيف الكوهكمري. ط1، الخيام، مجمع الذخائر الإسلامية.
- 23) عتر، نور الدين. (1981م). (1401هـ). منهج النقد في علوم الحديث. ط3، سورية، دمشق، دار الفكر.
- 24) العلائي، صلاح الدين الدمشقي (ت: 761هـ). (1986م). جامع التحصيل في أحكام المراسيل. تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي. ط2، بيروت، عالم الكتب.
- 25) الفهري، السبتي ابن رشيد (ت: 721هـ). (1417هـ). السنن الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين في السند المعنعن. تحقيق: صلاح بن سالم المصتراتي. ط1، المدينة المنورة، مكتبة الغرباء الأثرية.



العدد: 47
السنة: 19
1445هـ / 2024م

الزبد في متصل الأسانيد - دلالاته النظرية وضوابطه المنهجية

- 26) الكلباسي، أبو الهدى (ت: 1356هـ). (1419هـ). *سماء المقال في علم الرجال*. تحقيق: محمد الحسيني القزويني. ط1، إيران، قم، مؤسسة ولي العصر (ع) للدراسات الإسلامية.
- 27) الكلباسي، محمد بن محمد إبراهيم (ت: 1315هـ). (1422هـ). *الرسائل الرجالية*. تحقيق: محمد حسين الدرايتي. ط1، إيران، قم، دار الحديث.
- 28) الكليني، محمد بن يعقوب (ت: 329هـ). (1363 ش). *الكافي*. تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري. ط5، طهران، دار الكتب الإسلامية.
- 29) المامقاني، عبد الله (ت: 1351هـ). (1428هـ). *مقباس الهداية*. تحقيق: محمد رضا المامقاني. ط1، إيران، قم، منشورات دليل ما.
- 30) المناوي القاهري (ت: 1031هـ). (1999م). *اليواقيت والدرر شرح شرح نخبه الفكر*. تحقيق: المرتضي الزين أحمد. ط1، الرياض، مكتبة الرشد.
- 31) المناوي، محمود. (2011م). *الشرح المختصر لنخبه الفكر*. ط1، مصر، المكتبة الشاملة.
- 32) النيسابوري، مسلم بن الحجاج (ت: 261هـ). *المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم)*. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. ط بلا، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
- 33) الهروي القاري (ت: 1014هـ). *شرح نخبه الفكر في مصطلحات أهل الأثر*. حققه وقدم له: عبد الفتاح أبو غدة، ومحمد نز آرتميم وهيثم نزارتميم. بيروت، دار الأرقم.



العدد: 47
السنة: 19
1445 هـ / 2024 م

المزيد في متصل الأسانيد - دلالاته النظرية وضوابطه المنهجية

